

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا (دراسة تجارب دولية ومحلية رائدة)
Social responsibility of economic institutions under Corona pandemic
(Study leading international and local experiences)

ولد الصافي عثمان¹، علمي حسيبة²

¹ جامعة غرداية – غرداية (الجزائر)، ouldsafi.othman@univ-ghardaia.dz

² جامعة علي لونيسي البليدة 2 – البليدة (الجزائر)، h.almi@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 2020/11/12

تاريخ القبول: 2020/12/27

تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز وعرض أهم التجارب الدولية الرائدة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا، كيف تعاملت هذه المؤسسات مع تداعيات هذه الجائحة، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة أن آثار جائحة كورونا كانت بالغة على المجتمع، إلا أن المؤسسات الاقتصادية كان لها دورا فعالا في التقليل من آثارها والحد من تبعاتها نتيجة للإجراءات المتخذة من قبلها، وبغية الاستفادة محليا من بعض التجارب الدولية الرائدة لدور المؤسسات الاقتصادية في المسؤولية المجتمعية ركزنا على تجارب بعض الدول التي مستها الجائحة بشكل كبير مثل تجربة مجموعة "علي بابا" الصينية، بالإضافة إلى ذلك قمنا بعرض تجارب محلية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، مؤسسات اقتصادية، مجتمع، تنمية، جائحة كورونا.

تصنيفات JEL : A13 , B55 , I15

Abstract

Through this study, we aim to highlight and present the most important international Leading experiences of social responsibility of economic institutions in light of the Corona pandemic, how these institutions dealt with the repercussions of this pandemic, and by using the descriptive and analytical approach. We concluded through this study that the effects of the Corona pandemic were severe on society, yet economic institutions had an effective role in reducing its effects and limiting its consequences as a result of the measures taken by them, in order to benefit locally from some of the leading international experiences of the role of economic institutions in social responsibility. We focused on the experiences of some countries that have been greatly affected by the pandemic, such as the experience of the Chinese "Alibaba" group. In addition, we presented local experiences in this field.

Keywords: Social Responsibility, economic institutions, society, development ,corona pandemic.

JEL Classification Cods : A13 , B55 , I15

المؤلف المرسل : ولد الصافي عثمان، الايميل : othman1981@gmail.com

المقدمة:

إن التحولات والتغيرات الكبرى التي شهدتها السنة الحالية 2020 والآثار الناتجة عن جائحة كورونا أدت بالحكومات بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة أخرى على غرار القطاعات الأخرى تغيير وتصحيح توجهاتها، حيث برزت أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في العديد من دول العالم خلال هذه الأزمة، فساهمت المؤسسات بجانب الحكومات في مواجهة وتقليل تفاقم أزمة جائحة كورونا والحد من آثاره على الاقتصاد بشكل عام. من خلال ما سبق تتبادر إلى أذهاننا طرح التساؤل الرئيسي الموالي:

كيف ساهمت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في مواجهة جائحة كورونا ؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

ما دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في زمن الأوبئة؟

كيف أثرت جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية؟

ما هي أبرز التجارب الدولية والمحلية الرائدة في هذا المجال؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الاقتصادية تجاه المجتمع في زمن الأوبئة وكذا المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه المؤسسات في هذه الظروف وهناك أهمية أخرى هي الاستفادة من التجارب الدولية في ميدان المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الاقتصادية محليا .

أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى:

التعرف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛

إبراز آثار جائحة الكورونا على قطاع المؤسسات الاقتصادية؛

عرض الإجراءات المتخذة والمساندة من قبل المؤسسات الاقتصادية لمواجهة تداعيات هذه الجائحة والتخفيف من أثارها على المجتمع ؛

تحليل أبرز التجارب الرائدة لقطاع المؤسسات الاقتصادية في المسؤولية الاجتماعية لمواجهة جائحة كورونا.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع معلومات لها علاقة بموضوع البحث من كتب ومقالات ومصادر أخرى، لنقوم بعرضها وتحليلها بغرض تقديم تجارب رائدة في مواجهة جائحة كورونا من خلال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.

تقسيم البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية و دورها في تحقيق المستدامة؛

المحور الثاني :آثار جائحة كورونا على قطاع المؤسسات الاقتصادية و الإجراءات الحكومية المتخذة والمساندة لهذه المؤسسات لمواجهة تداعيات هذه الجائحة؛

المحور الثالث :أهم التجارب الدولية والمحلية لقطاع المؤسسات الاقتصادية في المسؤولية المجتمعية في مواجهة جائحة كورونا.

1- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

1-1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وتطورها التاريخي:

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية (SOCIAL RESPONSIBILITY) لا يرتبط فقط بتخصص واحد، حيث نجده منتشر في أغلب مجالات العلوم الاجتماعية، أنه يعتبر من مباحث علم القانون، كما يرتبط بمجال علوم التسيير (المسؤولية الاجتماعية للشركات)، فضلا عن أنه يعد من بين أهم المواضيع الأساسية التي يهتن بها علم الاجتماع عامة (وعلم اجتماع المؤسسات خاصة)؛ وضمن هذا السياق نجد "رافاييل.ج. كولومبو" R . G. Colombo " يؤكد أن المسؤولية الاجتماعية تتمظهر وفق الكثير من المفاهيم حيث نجد أن البعض يتحدث عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة (Responsabilité sociale et environnement de l'entreprise) والمسؤولية المجتمعية للمنظمات (Responsabilité sociale des organisation). وضمن مجالات أخرى يستعمل مفهوم مواطنة الشركات (corporative citoyenneté) أو الأداء المجتمعي للمؤسسة (performance sociétale de l'entreprise) (بن دريدري، 2019، صفحة 11)

ويعد موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات من أكثر المواضيع شعبية في الوقت الحاضر، هذا الاهتمام زاد في التوسع والانتشار في الفترة الممتدة بين 1990 و 2000 الأمر الذي يوحى إلى أنه مجال جديد نسبيا للبحوث الأكاديمية. على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي أساسا نتاج النصف الثاني من القرن العشرين، جذور هذا المفهوم كما نعرفها اليوم، لديها تاريخ طويل واسع النطاق، فاهتمام مجتمع الأعمال بالمجتمع هو بالتأكيد ليس شيئا جديدا، فهو يرجع لعدة قرون. حيث تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تنشأ في أوروبا، إلا أن تنظيم المشاريع الاجتماعية، الذي يمكن اعتباره شكلا من أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات فقد وجد لفترة طويلة جدا في أوروبا ومنذ الثورة الصناعية. (يوسف، 2019، صفحة 65) ويمكن ملاحظة تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الجدول الموالي:

الجدول (01): يوضح تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر التاريخ

السنة	الحدث
1776	يتم إرجاع تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى أفكار الرأسمالية الحديثة لآدم سميث، حيث صرح أنه عندما تكون الشركة حرة في السعي لتحقيق أرباحها فإنها تستفيد وتخدم أيضا كل من مصلحتها ومصالح المجتمع معا.
1920	حاول البعض من رجال الأعمال العمل على بناء الثقة بالنسبة للمساهمين والمطالبين الاجتماعيين.
1950	كان يشار إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أشار إليها في كتابه "المسؤوليات الاجتماعية لرجل الأعمال"، قد عرفها على أنها "التزامات من رجال الأعمال لإتباع سياسات، اتخاذ قرارات ومتابعة التوجهات المرغوبة ومتوافقة مع أهداف وقيم مجتمعا.
1960-1970	تم فحص مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ونوقش أكثر من الجانب الأكاديمي، اقترح العديد من الباحثين مثل (DAVIS, FREDERIK, McGUIRE, WALTAN&CARROLL) تعاريف عديدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، أغلب تعاريفهم تشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني تبني مسؤوليات والتزامات إضافية للشركات إلى جانب تحقيق الربح وطاعة القانون، التي أصبحت أكثر قبولا ويرجع ذلك إلى حركة الحقوق المدنية والزعزعة الاستهلاكية (حماية المستهلك)، حماية البيئة ورد الفعل العنيف ضد الشركات الكبيرة التي أثرت على توقعات المجتمع من هذه الشركات وهذا ما جعل الشركات تتصرف بمسؤولية أكبر في حل المشاكل الاجتماعية، إعادة النظر في المعاملة المتساوية والعادلة لقواها العاملة، إنتاج منتجات أكثر أمانا للمستهلكين والتي تعني بالقضايا البيئية، علاوة على ذلك كان من المتوقع أن تتصرف هذه الشركات بمسؤولية طوعية خارج مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية من أجل تحسين أحوال المجتمع.
1980-1990	توسع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتطورت المفاهيم البديلة والنظريات والنماذج والموضوعات مثل الاستجابة الاجتماعية للشركات، الأداء الاجتماعي للشركات وأخلاقيات العمل، نظرية أصحاب المصلحة واحدة من مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات تهتم بمسؤوليات الشركة اتجاه مختلف أصحاب المصلحة، ليس فقط المساهمين من أجل الحصول على الأموال لمزاولة النشاط. ونتيجة لذلك كثيرا ما ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بمفهوم أصحاب المصلحة لتحديد فئة معينة وأشخاص الشركات يجب التعرف على توجهاتهم ويتم تحديد مجموعات أصحاب المصلحة عموما باسم المساهمين، الموظفين والعملاء، الموردين والمجتمع، المنافسين، جماعات المصالح والحكومة، وسائل الإعلام المحلية. لذلك بعض الباحثين يعرفون المسؤولية الاجتماعية للشركات بشأن أصحاب المصالح ما زال سائد في المجتمع ليومنا هذا.
1990-2000	ساهمت العولمة ونمو الشركات متعددة الجنسيات العاملة عبر أنحاء العالم في زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، فضلا عن الفوائد في حل المشاكل العالمية مثل: الفقر، التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان، قد أثر طلب الانخراط في المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل العديد من الشركات لتحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع. وبسبب فضائح الشركات التي نقلتها وسائل الإعلام، حاولت العديد من الشركات الكبرى الغربية بذل المزيد من الجهود اتجاه موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهكذا أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءا أساسيا من ممارسات الشركات، تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل العديد من رجال الأعمال بمثابة إستراتيجية أعمال.
بعد 2000	تم تحليل ووصف المسؤولية الاجتماعية بأنها مصدر للميزة التنافسية وليس كغاية في حد ذاتها، أيضا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تطورت من اعتبارها عاملا مفيدا لربحية الشركة إلى إمكانية اعتبارها استثمار للشركة والذي يعود بفوائد على الشركة بأكملها على المدى البعيد. مثل سمعة الشركة، وهناك تحول من خلال دمج من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في الإستراتيجية الأساسية للشركة. توسع نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات لمعالجة الاهتمامات البيئية مثل مبادرة الإبلاغ العالمية 2000، التي رأت أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتعلق بثلاثة مجالات رئيسية هي: البيئة والموظفين، المستهلكين، المسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبطة أيضا بمفهوم الاستدامة الاجتماعية والبيئية على حد سواء في المدى القريب والبعيد، كما تم نشر مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في ميدان الأعمال وعبر جميع أنحاء العالم.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (يوسف، 2019، صفحة 65)

1-2- أهمية ودور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء أهمها:

1-2-1- بالنسبة للمنظمة: تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛ إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

1-2-2- بالنسبة للمجتمع: زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليالي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب. كذلك الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواءً من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية. ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

- تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

- كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل وهذه تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

1-2-3- بالنسبة للدولة: تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المنظمات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار. (بن مسعود و كنتوش، 2012، صفحة 6)

إن مفهومي المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين قريين جداً، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية والذي يشمل العناصر التالية:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية؛
- الأمان عند عملية الإنتاج وتحقيق الأمان في خصائص المنتجات؛
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور؛
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل؛
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال؛
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية والتعاون مع أصحاب المصالح؛

■ الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000، المعايير الاجتماعية... (بوخروبة و حجاب،

أفريل 2019، صفحة 12)

نلاحظ أن نفس العناصر تقريباً أو بعضاً منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان و كلاهما يخدم الآخر.

1-3- أبعاد المسؤولية الاجتماعية: عرض بعض الباحثين عناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في إطار عام يغطي مجموعة من الأبعاد، حيث أن هذه العناصر يمكن أن تكيف بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وتأثير فئات أصحاب المصالح المختلفين، وحسب كروول Carroll فإن المسؤولية الاجتماعية تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية وهي: الاقتصادي Economic، والأخلاقي Ethical، القانوني Legal، الخيرية Philanthropy، وفي هذا الإطار قدم كروول Carroll مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة، حيث أن فهم هذه العناصر الأربعة للمسؤولية الاجتماعية التي قدمها كروول Carroll يتطلب إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل ومتطلبات تلبية حاجات المجتمع وخاصة في إطار العناصر الاقتصادية والقانونية حيث تمثل هذه العناصر مطالب أساسية للمجتمع من المفترض تلبيتها من قبل منظمات الأعمال. في حين يتوقع المجتمع من منظمات الأعمال أن تلعب دوراً أكبر فيما يخص العنصر الأخلاقي والخيري، علماً بأن هذا الأخير يمثل في حقيقته رغبات مشروعة للمجتمع من المفترض أن تتبناه منظمات الأعمال، وقد وضع كروول Carroll هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، وكما هو موضح في الشكل التالي: (بن مسعود و كنتوش، 2012، الصفحات 3-4)

الشكل (01): هرم كروول Carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر : (بن مسعود و كنتوش، 2012، الصفحات 3-4)

2 - آثار جائحة كورونا على قطاع المؤسسات الاقتصادية والإجراءات الحكومية المتخذة والمساندة لهذه المؤسسات لمواجهة تداعيات هذه الجائحة.

2-1- آثار جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية:

هناك تأثيرات سلبية واسعة جائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والأسواق العالمية نتيجة للإجراءات الاحترازية والقيود التي فرضتها معظم دول العالم لاحتواء المرض والتي تمثلت فيما يلي:

- إغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية بين دول العالم؛
- إغلاق واسع النطاق بين المدن؛
- اقتصار العمل على المتاجر الضرورية مثل محلات التموين والتجزئة الصيدليات ومحطات الوقود؛
- توقف الدراسة في المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية وأماكن العمل الحكومية؛
- إغلاق أماكن العبادة؛ (رجاني عبد اللطيف، 2020، صفحة 3)

وتسبب الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة في المنطقة من خلال الصدمات المترتبة، بما في ذلك انخفاض الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وانخفاض حركة التجارة وتعطيل الإنتاج وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد ظروف مالية. سيتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بشدة في عام 2020 مع الأخذ في الاعتبار تدابير الاحتواء القوية التي تنفذها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب الاضطراب في سلاسل التوريد العالمية والخصائص الهيكلية لاقتصادات الفردية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتقلص جميع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020، قد ينخفض معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى -4.2٪ للدول المصدرة للنفط و -0.7٪ للدول المستوردة للنفط في 2020، ومن أكثر الدول تضرراً والتي من المتوقع أن تشهد أكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي هما ليبيا ولبنان بنسبة

-58.1٪ و -12٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. في حين يتوقع صندوق النقد الدولي حدوث انتعاش على شكل حرف "V" في المنطقة حيث من المتوقع أن تتعافى جميع اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريباً في عام 2021، ستركز على بعض العواقب الاقتصادية الملموسة الخاصة بالمنطقة بما في ذلك التأثير على التجارة والاستثمار وأسعار النفط وتنمية القطاع الخاص والجولات والسياحة (المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020، صفحة 7)

2-2- والإجراءات الحكومية المتخذة والمساندة لهذه المؤسسات لمواجهة تداعيات هذه الجائحة.

إن أغلب حزم التحفيز المالي التي أعلنتها الدول تم توجيهها إلى تقوية برامج الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية المباشرة لدعم الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى دعم برامج الضمان الاجتماعي والضمان الصحي. في هذا الصدد، أعلنت الو.م.أ حزمة تحفيز تعتبر الأكبر في تاريخها لدعم الأفراد وقطاع الأعمال في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الناتج عن تفشي كورونا بقيمة تريليوني دولار. في استراليا، وافقت الحكومة على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة 189 مليار دولار استرالي ما يعادل 7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يتم توجيهها لدعم الأسر الفقيرة، والمشروعات

الصغيرة والمتوسطة. كما قدمت الحكومة الكندية حزمة من التحفيزات الضريبية بما يعادل 0.50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم النظام الصحي ، بما يشمل الاختبارات الطبية، وتطوير اللقاحات، للأسر الفقيرة بقيمة 6.23 مليار دولار والإمدادات الطبية. بالإضافة إلى ذلك قدمت الحكومة الكندية دعماً للأسر الفقيرة بقيمة 6.23 مليار دولار بما يعادل 1 % من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن مبلغ 58.8 مليار دولار (2,5 من الناتج المحلي الإجمالي)، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. في جورجيا ، أعلنت الحكومة عن حزمة دعم تعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تشمل تأجيل دفع الاستحقاقات الضريبية على دخل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة حتى نوفمبر 2020، وزيادة نظام ضمان الائتمان، وزيادة الإنفاق الرأسمالي. كما قررت الحكومة أنها ستمول أي زيادة مطلوبة في الإنفاق الصحي. من ناحية أخرى، قدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو بما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 300 مليار يورو أي 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تبسيط وتعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم، وزيادة الإنفاق على الإمدادات الطبية، ودعم السيولة من خلال تأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب على الشركات، والدعم النقدي المباشر للمشروع الصغيرة والمتوسطة. كذلك أعلنت الحكومة الألمانية عن حزمة إنفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة 156 مليار يورو بما يعادل 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي (لدعم الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع الصحي، وتوسيع نطاق استحقاقات رعاية الأطفال للأسر ذوي الدخل المنخفض، كما أعلنت عن 50 مليار يورو لدعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (طلحة، 2020، الصفحات 17-19)

2-3- سياسات تفعيل المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الاقتصادية في مواجهة جائحة كورونا:

بالرغم من التجارب الدولية والمحلية الناجحة لبعض الشركات في مواجهة جائحة كورونا من منطلق المسؤولية الاجتماعية، إلا أن تلك التجارب لا تمثل سوى نسبة محدودة جداً من قطاع المؤسسات الاقتصادية الذي يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية وارتفاع خسائره في ظل الأزمة وبالتالي تراجع قدرته إلى حد كبير في القيام بالمسؤولية الاجتماعية سواء للعاملين به أو للمجتمع المحلي، وذلك مقابل تزايد التوقعات من الدولة والمجتمع بقيام هذا القطاع بأداء الدور المأمول منه لخدمة المجتمع وقضاياه أثناء هذه الأزمة والمتمثل فيما يلي:

حماية العاملين بالشركات والمؤسسات صحياً ومالياً؛

ضمان استقرار سلاسل الإمداد والتوريد للسلع والمنتجات الأساسية؛

المساهمة في تخفيف الضغوط المالية على العاملين وأسرها؛

المساهمة في سد الاحتياجات المجتمعية من سلع وخدمات ومستلزمات طبية متنوعة؛

مساعدة الحكومة في إجراءات احتواء الوباء والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية له؛

الإسهام في تمويل البحوث الطبية المختلفة الساعية لاكتشاف لقاحات يمكنها من علاج هذا الفيروس وإنقاذ البشر من خطره.

(رجاني عبد اللطيف، 2020، صفحة 13)

3- أهم التجارب الدولية والمحلية لقطاع المؤسسات الاقتصادية في المسؤولية الاجتماعية في مواجهة جائحة كورونا.

3-1- التجارب الدولية الرائدة:

3-1-1 تجربة "مجموعة" علي بابا " الصينية القابضة لمؤسستها "جاك ما":

اتخذت الشركة عددًا من لقت اتخذ قرارات وإجراءات نابعة من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الصين بشكل عام وتجاه المدينة البلدات المتضررة والمدن المجاورة الأخرى على وجه الخصوص، حيث خصص حوالي 14.4 مليون دولار للمساعدة في العثور على لقاح كورونا، تم توجيه حوالي 5.8 مليون دولار إلى وكالتين بحثيتين حكوميتين في الصين بغية إيجاد اللقاح، بينما سيتم استخدام الباقي لدعم إجراءات "الوقاية والعلاج". في الوقت الذي خفضت فيه الشركات الأمريكية ومواقع المبيعات الإلكترونية أسعارها لتقديم للمستهلكين بعض منتجاتها كبديل للمنتجات الصينية تشتري الشركة المنتجات من الشركات الصينية بالسعر المعتاد وتعرضها على المستهلك بأسعار مخفضة جدير بالذكر أن الخسائر الأولية للشركة حتى نهاية شهر يناير 2020 وعلى مدى فترة لا تتجاوز 12 يومًا قدرت بنحو 320 مليون دولار كما أعلنت المجموعة عن منح قروض بفوائد مخفضة تبلغ 2.86 مليار دولار من خلال وحدة (ماي بنك) التابعة لشركتها الشقيقة (انتي فيننشيل) بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أقامت علاقات تجارية مع "علي بابا" منذ أكثر من عام ، سيتم تخصيص نصف هذا المبلغ للشركات في مقاطعة هوبي الأكثر تضررًا من كورونا، حيث أدى إلى توقف الحياة للسكان المنطقة بشكل شبه كامل والنصف الآخر لبقية الشركات في البلد ، بفائدة تقل عن 20٪ عن المعدلات السائدة (رجاني عبد اللطيف، 2020 ص 09)

3-1-2 شركة ابل:

تعتبر شركة ابل من الشركات الرائدة في عالم التكنولوجيا الرقمية، وقد كان له لدور فعال في المساهمة في مواجهة جائحة كورونا و الوقوف الى جانب المتضررين من منها، وقد تجلّى هذا الدور فيما يلي:

أ - إطلاق تطبيق (أبل كوفيد — 19) الذي يعتبر كأداة مساعدة لمعرفة ما يجب فعله بعد الإصابة او بمجرد الاشتباه بذلك كما يوفر جملة من المعلومات حول الفيروس، ومعرفة الوقت المناسب لاجراء الاختبار، بالإضافة الى اخر المستجدات حول فيروس كورونا خصوصا في المناطق المجاورة.

ب - غلق متاجر الشركة المتواجدة خارج الصين في بدايات الجائحة، خاصة وان الصين تعتبر الدولة التي ظهرت فيها أولى الإصابات، في محاولة للحد من تفشي فيروس كورونا، حيث سيعمل الموظفون من المنزل، ودعت الشركة مستخدمي هواتفها وأجهزتها المختلفة للتواصل مع خدمات الدعم الفني عبر الهاتف أو الإنترنت في حالة مواجهة أي مشكلة. (<https://covid19.apple.com/screening>، 2020 اطلع عليه بتاريخ 2020/12/10)

3-1-3 تجربة شركة فولكسفاغن لصناعة السيارات :

من جهته أكد مجلس العاملين في مجموعة "فولكسفاغن" الألمانية العملاقة لصناعة السيارات عزم الشركة توفير الحماية اللازمة للعاملين من الإصابة بكورونا عند استئناف الإنتاج. (DW، 2020)

ولم يعلن رئيس مجلس الإدارة، بيرند أوسترلوه، موعدا محددًا لاستئناف الإنتاج بعد توقفه، حيث قال: "الأهم من الموعد بالنسبة لي هو أن يشعر كافة الزملاء والزميلات في مصانعنا بأنهم يتمتعون بالحماية من العدوى على نحو جيد، وأن يكون ذلك هو الواقع الفعلي عندما نستأنف العمل"

3-1-4- شركة الاتصالات السويدية "أريكسون:

هذه الشركة فضلت عدم المشاركة المعرض العالمي للاتصالات المتنقلة GSMA حفاظًا على صحة العاملين بها وعملائها فانسحبت من المعرض خوفاً من إصابتهم بالجائحة، بالرغم من الخسائر الناجمة عن هذا القرار. (رجاني عبد اللطيف، 2020 ص 10)

3-1-5- شركة مايكروسوفت

اهتمت بالتأثير الاجتماعي للجائحة وركزت على توفير الموارد المالية للمؤسسات الاجتماعية التي تدعم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق الاستدامة التي ستسمح لها بتطوير عملياتها باستخدام مجموعة من الحلول الذكية ونماذج الأعمال القابلة للتطوير. (رجاني عبد اللطيف، 2020 ص 10)

3-1-6- شركة أمازون :

تعتبر شركة أمازون التجارية من أبرز الراجحين من جائحة كورونا، بعد زيادة دخول الزبائن إلى مواقعها للشراء حيث قدرت قيمة المدفوعات بنحو 11 ألف دولار/الثانية، وقد ارتفعت أسهم شركة أمازون إلى مستوى قياسي في أعقاب ذلك. نتيجة للجهود الجبارة التي قامت بها الشركة في سبيل مواجهة جائحة كورونا حيث قررت الشركة إنفاق 4 مليارات دولار لمواجهة تفشي كورونا، ويشمل هذا المبلغ توفير معدات الوقاية الشخصية للعاملين لديها، ولعمليات التعقيم والتعفير لمخازنها الضخمة. (رجاني عبد اللطيف، 2020 ص 10)

3-2- التجارب المحلية الرائدة:

3-2-1- تجربة الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر اونجام في الجزائر:

لقد كان للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر دورا هاما في مواجهة ازمة الوباء حيث عملت على مرافقة المستفيدين من القروض و تبنت استراتيجية جديدة في منح القروض تهدف الى ضمان الاستمرارية في النشاط و تقديم الخدمات للجمهور عن طريق التسجيل الالكتروني في موقع الوكالة دون اللجوء الى الذهاب الى الوكالة واطلقت في هذا الاطار حملة تحت شعار " استفد من القرض من بيتك " .موجب ذلك اصبح بإمكان كل طالب قرض التسجيل في موقع الوكالة وذلك بإنشاء حساب خاص به و تقديم طلب القرض بواسطة هذا الحساب ، كما يتيح لهم هذا الحساب كافة المعلومات المتعلقة بالقرض و صيغ التمويل الممكنة واختيار قطاعات النشاط التي يرغب طالب القرض النشاط ضمنها و شروط التأهيل المطلوبة بالإضافة مكونات الملف في حالة قبول طلب التمويل كما يتيح التسجيل إمكانية متابعة مدى تقدم دراسة ملف التمويل. كما أنه وفي اطار دعم جهود الدولة الرامية الى مكافحة انتشار الوباء قامت الوكالة بدعوة كافة الشباب الراغبين في الاستثمار في مجال مكافحة انتشار جائحة كورونا للاستفادة من قروض مصغرة تمكنهم من فتح ورشات خاصة بإنتاج مواد التطهير و التعقيم و الكمادات و المآزر و الألبسة الوقائية . ودائما في اطار هذه الظروف الصعبة سمحت الوكالة لبعض موظفيها من

استفادوا من العطل الاستثنائية جراء هذه الجائحة أداء العمل من بيوتهم دون اللجوء الى الحضور اليومي لمقرات الوكالة وارسال هذه الاعمال عبر الايميل الخاص بالوكالة . ضف الى ذلك فان الوكالة في ظل هذه الجائحة مكنت المرافقين و المكونين من تقديم دورات تدريبية للمستفيدين من القروض بتقنية التحاضر عن بعد. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2020)

3-2-2- تجربة مؤسسة موبليس للاتصالات:

مع الحجر المتري التي فرضها انتشار وباء كوفيد—19 لدى سكان ولاية البلدة، و امثالا لروح المواطنة، قام موبليس بإطلاق عملية تضامنية بمنح سكان البلدية أرصدة إضافية للإتصال، وإرسال الرسائل القصيرة و التزويد بخدمات الإنترنت من الجيل الرابع، ذلك من شأنه ان يهل عليه قضاء بعض الحاجيات بواسطة شبكة الانترنت عن بعد دون التنقل كتسديد الفواتير كما ساهمت أيضا مؤسسة موبليس في الحملة التوعوية للوقاية من خطر الإصابة بالوباء بواسطة رسائل قصيرة sms ووضعت الرقم 3030 وهو رقم مجاني للاتصال و التبليغ في حالة ظهور حالات الأعراض الوبائية، كما قامت الشركة بتزويد المؤسسة الاستشفائية لبوفاريك ، بسيارة إسعاف مجهزة بكل المستلزمات الطبية، ومجموعة بطاقات شرائح سيم الجيل الرابع، إضافة إلى أنها فررت بتزويد بعض المؤسسات الصحية الأخرى المناطق النائية من الولاية بالمعدات، و المستلزمات الطبية. و بهدف حماية صحة موظفيها وعملائه وزبائنها بكورونا، قامت موبليس بتقديم خدمات للمشتريين عن بعد مما يقلل من التنقل والاتصال المباشر، الذي يعتبر عامل خطر الانتشار فيروس كورونا، وشجعت زبائنها على دفع فواتيرهم وإدارة حساباتهم عبر المنصات الرقمية ممثلة في واجهة الويب المجانية لتطبيق MeetMob “ ، كما اقترحت أيضا القيام بخدمة “أرسلني” وهي خدمة دفع عبر الإنترنت تتيح للزبون إعادة شحن خطوطه المدفوعة مسبقا و خطوط الدفع الأجل ودفع فواتيره في أي وقت دون الحاجة إلى الخروج ومغادرة بيته ، أيضا نفذت مؤسسة موبليس تدابير وقائية أخرى لضمان سلامة موظفيها خلال هذه الفترة الصعبة كما طمأنت، جميع عملائها بأنه سيتم بذل كل الجهود لضمان استمرارية الخدمات، الفنية والتجارية. (صديقي، وآخرون ، 2020 ص 284)

الخاتمة:

في ظل الظروف الاستثنائية التي يوجهها العالم بفعل جائحة كورونا، تظهر الحاجة ملحة إلى تكاتف جهود كل من أفراد ومؤسسات من أجل حماية المجتمع، وتعزيز استقراره. و إنطلاقا من المسؤولية المجتمعية، للشركات الاقتصادية ومؤسسات القطاع الخاص تجاه مجتمعاتها، إندفعت هذه الاخيرة لتكمل دور القطاع العام ، فوظفت البعض من قدراتها وطاقاتها ساعية إلى تحقيق هدفين اساسين هما؛ أولا: هو التكامل مع الجهود الرسمية الرامية إلى احتواء هذه الجائحة، وثانيا: مساعدة المتضررين من تداعيات جائحة كورونا.

وقد تجلّى تحقيق هذين الهدفين في أنشطة بعض الشركات الرائدة التي ساهمت بدور كبير في مواجهة الأزمة بدافع المسؤولية الاجتماعية سواء على المستوى الدولي أو المحلي، و تمثلت هذه الانشطة أساسا في: تقديم العلاج المجاني للأشخاص المصابين بالفيروس خصوصا الأشخاص العاملين بها، وتسريح بعض الموظفين ككفئات كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، كما قامت هذه الشركات بصرف مبالغ مالية كبيرة للقيام بالبحث عن اللقاح، وكذا دعم صناعة المستلزمات الطبية من أقنعة واقية ومعقمات وأجهزة كشف عن الإصابة بالفيروس، لغرض توفيرها وجعلها في متناول الجميع.

و عموما فقد ركزت جهود المؤسسات الاقتصادية أساسا على نقاطا هامة بغية تحقيق أهداف رئيسية أهمها:

- ✓ تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتوفير المستلزمات الأساسية من غذاء ودواء وتعليم؛
 - ✓ دعم التعليم وتقديم المساعدات للمدراس والمعاهد لمواصلة التدريس عن بعد وذلك بتوفير المستلزمات الضرورية من تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و توفير الأجهزة الالكترونية و تعميم شبكة الانترنت وجعلها في متناول جميع أفراد المجتمع دون استثناء؛
 - ✓ توفير عمل مستدام حيث قامت الشركات من منطلق مسؤوليتها تجاه مجتمعاتها بالحفاظ على عقود العمل للأشخاص الذين لم يلتحقوا بمناصب عملهم في فترة الحجر الصحي كما قامت بعض الشركات التامين بتقديم تعويضات لأصحاب المشاريع التي توقفت عن النشاط بسبب الأزمة الصحية.
- وفي الأخير يمكننا الخروج ببعض المقترحات أهمها:
- ✓ أهمية تشجيع و دعم الشركات و المؤسسات الوطنية، ففي فترات الأوبئة اين يتم غلق الحدود بين البلدان حيث ينتج عن ذلك تعطل حركة التجارة الخارجية، و المبادلات السلعية بين الدول، تبرز هنا أهمية الاعتماد على الإنتاج المحلي لتعويض المنتج الأجنبي؛
 - ✓ تشجيع و دعم البحث العلمي عموما و في المجال الطبي خصوصا، فقد لوحظ في فترة هذه الجائحة، انقسام العالم الى مجموعتين: مجموعة فعلت مؤسساتها و مخابرها البحثية بغية إيجاد اللقاح في حين بقية المجموعة الأخرى مكتوفة الايدي تنتظر الخلاص من الخارج؛
 - ✓ تفعيل دور الاعلام في توجيه الشركات المؤسسات الاقتصادية العامة او الخاصة نحو القيام بمسؤوليتها تجاه مجتمعاتها بما يقتضيه هذا الظرف الصعب، بالإضافة الى وجوب دعم الدولة للشركات التي ساهمت في التخفيف من آثار جائحة كورونا؛
 - ✓ إشراك مؤسسات المجتمع المدني و الجمعيات الخيرية في عملية التضامن و تقديم يد العون و المساعدة للمتضررين؛

المصادر والمراجع:

1. أسماء يوسف. (2019). المسؤولية الاجتماعية للشركات: المفهوم والأبعاد، دوافع الانخراط وتحديات التنفيذ، مقال ضمن كتاب جماعي تحت عنوان: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية. برلين: المركز الاجتماعي الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
2. الغالي بوخروبة، و موسى حجاب. (أفريل 2019). المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة . الملتقى الوطني حول "المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة ". جامعة أحمد بوقرة .
3. المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2020). الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باريس: المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

4. النعاس صديقي، هاجر عبد الدائم، و نادية عبد الكريم . (30 09, 2020). المسؤولية الاجتماعية توجه حديث لمواجهة أزمة كوفيد — 19 — حالة بعض المؤسسات النشطة في الجزائر —. (جامعة ادرار، المحرر) مجلة التكامل الاقتصادي، 08(03)، 284.
5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر Récupéré sur (11 11, 2020). <https://www.angem.dz/ar/home.php>: <https://www.angem.dz/ar/home.php>
6. الوليد أحمد طلحة. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي .
7. بن مسعود، م & ., كنتوش، ن. ا. (2012). واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية. الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية. بشار: جامعة بشار.
8. حنان رجاني عبد اللطيف. (2020). المسؤولية المجتمعية في مواجهة أزمة كورونا، سلسلة أوراق الأزمة: مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، الاصدار 10. القاهرة: معهد التخطيط القومي.
9. سكاي نيوز عربية Récupéré sur (11 11, 2020). <https://www.skynewsarabia.com/technology/1328167->
10. منير بن دريدري. (2019). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية. برلين: المركز الاجتماعي الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
11. موقع شركة آبل : <https://covid19.apple.com/screening> أطلع عليه بتاريخ 2020/12/10
12. DW. (2020, 11 11). Récupéré sur <https://p.dw.com/p/3amlt>: <https://p.dw.com/p/3amlt>